الجمهورية التونسية
وزارة الصحة العمومية

تونس في 11 مارس 2003

عدد : د ن 18

منشـــــور عـــدد 18

الموضـــوع : حول إيقاف العمل بأذون التزويد عند القيام بعمليات الفحص الفني للعربات

المرجع : مكتوب السيد وزير تكنولوجيات الاتصال والنقل عدد 2358 بتاريخ 28 فيفري 2003

المصاحيب : نسخة من المنشور عدد 266 المؤرخ في 23 مارس 1996

وفقا لمكتوب السيد وزير تكنولوجيات الاتصال والنقل المشار اليه بالمرجع أعلاه، لقد تقرر إيقاف العمل بأذون التزويد عند القيام بعمليات الفحص الفني للعربات لدى الوكالة الفنية للنقل البري و ذلك **بداية من غرة جويلية 2003.**

وللقيام بهذه العمليات مستقبلا، يتعين على المصالح المعنية بالإدارات المركزية والجهوية والمؤسسات العمومية التابعة لـــوزارة الصحة العمومية إتخاذ التدابير اللازمة قصد إحداث وكالات دفوعات تتضمن المبالغ اللازمة للغرض وذلك قبل غـــرة جويلية 2003.

و في هذا الصدد يجدر التذكير بالمنشور الصادر عن ادارة الإشراف على المستشفيات بوزارة الصحة العمومية بتاريخ 23 مارس 1996 تحت

الجمهورية التونسية
وزارة الصحة العمومية
٠٠٠/٠٠٠
إدارة الإشراف على المستشفيات
عدد 966

تونس في 23 مارس 1996

من وزير الصحة العمومية

إلى

السادة المديرين الجهويين للصحة العمومية

الموضوع : إحالة بعض صلوحيات ومهام الإدارة المركزية

المرجع : مكتوب السيد وزير المالية عدد 192 بتاريخ 1 فيفري 1996

الصاحب : 13

لقد جاء بمكتوب السيد وزير المالية المذكور بالمرجع أعلاه أنه عملا بمقتضيات الأمر عدد 2240 لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994، تمت إحالة بعض مشمولات الإدارة العامة للميزانية إلى السادة القباض الجهويين للمالية فيما يتعلق بالتأشير على قرارات إحداث وكالات الدفوعات والمقابيض وتحويرها وغلقها وتعيين وكلاء.

وحتى نكسب هذا الإجراء مزيدا من النجاعة والمردودية على المستوى الجهوي ، أتشرف بإعلامكم أنه تقرر منحكم الصلوحيات والمهام التي كانت تباشرها إدارة الإشراف على المستشفيات والمتمثلة في التأشير على القرارات المشار إليها بالفقرة السابقة.

وعلى هذا الأساس تطلب منكم إعلام كل المؤسسات الراجعة إليكم بالنظر بهذا الإجراء الجديد.

وتجدر الملاحظة إلى أن كل مدير جهوي للصحة مطالب بأخذ الإجراءات اللازمة قصد فتح دفتر يسجل فيه رقم وتاريخ كل قرار يصدر في شأن وكالات المقابيض والدفوعات وذلك بعد المصادقة عليه من قبل قابض جهوي للمالية.

طيا وترفق مراسلتنا بنسخة من المذكرة العامة عدد 127 بتاريخ 29 ديسمبر 1995 الصادرة عن وزير المالية ونماذج من القرارات المتعلقة بوكالات الدفوعات والمقابيض وذلك قصد تمكينكم من الإلمام بمختلف جوانب هذه العمليات.

عن وزير الصحة العمومية

عن وزير الصحة العمومية
المدير العام
الإمضاء: أحمد أوزير